

# سلسلة المفاهيم الاقتصادية والمالية

اعداد

مريم خليفة المخمرى  
اقتصادي اول

الإشراف

د. شكرى رجب العشماوى  
مدير قسم الدراسات والسياسات المالية

## المحتويات

2	..... مقدمة
2	..... أولاً: الحسابات القومية <b>National Accounts</b>
6	..... ثانياً: البطالة <b>Unemployment</b>
6	..... 1- تعريف البطالة
6	..... 2- أنواع البطالة
7	..... 3- آثار البطالة:
8	..... ثالثاً: التضخم <b>Inflation</b>
8	..... 1- تعريف التضخم
8	..... 2- تصنيف التضخم:
8	..... 3- أنواع التضخم:
9	..... 4- آثار التضخم:

## سلسلة المفاهيم الاقتصادية والمالية

### الإصدار رقم (1)

#### مقدمة

يعد الإلمام بالمصطلحات الاقتصادية والمالية عموماً وإدراك معانيها وفهم مدلولاتها، نقطة البداية لفهم الحياة الاقتصادية والظواهر المالية حيث تمثل بإيجاز أبعاد لغات الاقتصاد والمال ولا بد من إدراكها ولو في حدودها الدنيا لأي موظف أو متخصص أو غير متخصص. نقدم في هذا الإصدار شرحاً موجزاً لبعض المصطلحات ومع إدراكنا بصعوبة الإحاطة بكافة مفردات عالم المصطلحات الاقتصادية والمالية في إصدار واحد يتسم بالإيجاز والبساطة في محاولة الوصول إلى مختلف الشرائح الوظيفية، فإن هذا الإصدار يمثل نقطة إصدارات البداية على هذا الصعيد ولا بد أن تعقبها مستقبلاً أخرى تضمن التعريف بالمزيد من تلك المصطلحات وإجراء التحديث الازم بشأن بعضها الآخر.

#### أولاً: الحسابات القومية NATIONAL ACCOUNTS

يقوم كل اقتصاد بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التقني المتاح للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. وتحصل عناصر الإنتاج على مقابل مادي نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية. فعنصر العمل يحصل على أجر، فيما يحصل عنصر الأرض (مالك الأرض) على ربح، ويحصل عنصر رأس المال على عائد، بينما يحصل المنظم على جزء من الأرباح. إذًا، يحصل العنصر الإنتاجي على دخل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.

إن ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام الاقتصاد المحلي بإنتاجه من السلع والخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. إن هذه الزيادة ستؤدي أيضاً إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، وإلى ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. أما عند انخفاض حجم الناتج الكلي في الاقتصاد فإن هذا يعني انخفاض إنتاج الاقتصاد المحلي من السلع والخدمات، ويقابل هذا الانخفاض تقلص في مستوى الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. إن هذا الانخفاض سيؤدي إلى تقلص فرص العمل المتوفرة (أو ما يسمى بمشكلة البطالة)، وإلى انخفاض معدلات استهلاك الأفراد من السلع والخدمات المتعددة وإلى تراجع مستوى الاستثمار. يمكن تقسيم الاقتصاد إلى أربعة قطاعات كما يلي:

**الأول: القطاع العائلي (Households Sector):** وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى. وفي نفس الوقت، فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة. يحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure).

**الثاني: قطاع الأعمال أو الإنتاج (Business Sector):** ويتألف هذا القطاع من المنتجين الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي. ونظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور ورواتب وفوائد إلى القطاع العائلي. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure).

**الثالث: القطاع الحكومي (Government Sector):** يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (أو ما يسمى بالمدفوعات التحويلية)، بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي (Government Expenditure). ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق فرض الضرائب (Taxes).

**الرابع: القطاع الخارجي (Foreign Sector):** يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم إنتاجها محلياً إلى دول أخرى على هيئة صادرات (Exports)، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات (Imports). ويوضح صافي الصادرات ( $X_n$ )، الفرق بين قيمة الصادرات ( $X$ ) وقيمة الواردات ( $M$ ):

$$X_n = X - M$$

يمكن الآن التعرف على بعض المفاهيم الأساسية:

- (1) **إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product):** وهو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.
- (2) **إجمالي الدخل المحلي (Gross Domestic Income):** مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.
- (3) **الإنفاق الكلي (Total Expenditure):** ويتكون من الإنفاق الاستهلاكي الخاص ( $C$ )، الإنفاق الاستثماري ( $I$ )، الإنفاق الحكومي ( $G$ )، وصافي التعامل (الإنفاق) الخارجي ( $X-M$ ).
- (4) **إجمالي الناتج المحلي (GDP) وإجمالي الناتج القومي (Gross National Product (GNP):** يقوم إجمالي الناتج المحلي باحتساب قيم السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها محلياً.

إلا أن هذه العناصر قد تعود ملكيتها لغير المواطنين (شركات أجنبية مثلاً)، مما يعني أن هناك عوائد لعناصر الإنتاج تذهب إلى الخارج. وفي نفس الوقت، فإن هناك عناصر إنتاج وطنية تعمل بالخارج ومن ثم فإنها تحصل على عوائد يتم تحويلها إلى الداخل. ويمثل الفرق بين هذه العوائد المحولة إلى الخارج والعوائد المحولة إلى الداخل بصافي عوائد عناصر الإنتاج (Net Factor Payments). وعند إضافة صافي عوائد عناصر الإنتاج إلى إجمالي الناتج المحلي فإننا نحصل على إجمالي الدخل القومي (GNP).

**إجمالي الناتج القومي = صافي عوائد عناصر الإنتاج + إجمالي الناتج المحلي**

(5) **صافي الناتج المحلي (Net Domestic Product (NDP)):** إن إنتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام الآلات والمعدات والمباني والتي تفقد نسبة معينة من عمرها أو طاقتها الإنتاجية مع مرور الوقت، ويسمى هذا بإهلاك رأس المال (Depreciation of Capital). يقوم المنتج نتيجة ذلك بتخصيص مبلغ معين لصيانة الآلات والمعدات ومن أجل شراء آلات ومعدات جديدة تحل محل القديمة. وعند خصم قيمة المبلغ المخصص لإهلاك رأس المال من إجمالي الناتج المحلي نحصل على صافي الناتج المحلي:

**صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي - إهلاك رأس المال**

(6) **الدخل الشخصي (Personal Income (PI)):** يتكون صافي الدخل المحلي (NDI)، من أجور ومرتببات، أرباح وفوائد، إيجارات وريع، وأخيراً الدخول الأخرى. ويمكن التوصل إلى الدخل الشخصي كما يلي:

**صافي الدخل المحلي**  
 - أقساط معاشات التقاعد  
 - ضرائب أرباح الشركات  
 - أرباح محتجزة  
 + مدفوعات الضمان الاجتماعي  
 + إعانات فردية  
 = الدخل الشخصي

(7) **الدخل الشخصي المتاح (Personal Disposable Income (PDI)):** وهو الدخل الذي يمكن للفرد التصرف فيه وإنفاقه على استهلاك السلع والخدمات المتعددة وتوفير الباقي في صورة ادخار. ويمكن التوصل إلى تحديد مستوى الدخل الشخصي المتاح كما يلي:

**الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - ضرائب الدخل**

**8) الاستهلاك (Consumption) والادخار (Saving):**

يقوم الفرد بعد حصوله على الدخل الشخصي المتاح، بتوزيعه على الاستهلاك (C) والادخار (S)، أو:

$$\text{الدخل الشخصي} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

**9) إجمالي الناتج المحلي الاسمي (Nominal GDP) وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP):**

يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق (السعر السوقي) في احتساب قيمة إجمالي الناتج المحلي. إلا أن هذه الأسعار تتعرض للتغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً)، ومن ثم ستؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (أو الحقيقية) لإجمالي الناتج المحلي. نتيجة لذلك، فإننا نقوم بالتفريق بين مفهومين لإجمالي الناتج المحلي وهما الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (Nominal GDP)، والناتج المحلي الحقيقي (Real GDP).

## ثانياً: البطالة UNEMPLOYMENT

### 1- تعريف البطالة

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية:

$$\left[ \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100 \right] = \text{معدل البطالة}$$

### 2- أنواع البطالة

توجد هناك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع:

#### 2-1 البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

#### 2-2 البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

#### 2-3 البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

#### 2-4 البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

### 2-5 البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكديس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

### 2-6 البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

### 2-7 البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

### 3- آثار البطالة:

تنجم عن البطالة آثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية. فمن الآثار الاقتصادية الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة ونجد أيضاً انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد. ومن جانب آخر، فإن للبطالة آثاراً اجتماعية منها انخفاض التقدير الشخصي للعامل عن العمل وارتفاع معدلات الجريمة. أما من الجانب السياسي نجد المظاهرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل وما يترتب على ذلك من محاولات حكومية لمعالجة الوضع.

## ثالثاً: التضخم INFLATION

### 1- تعريف التضخم

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. ويمكن احتساب معدل التضخم (Inflation Rate) كما يلي:

$$\left[ \frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \times 100 \right] = \text{معدل التضخم}$$

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

### 2- تصنيف التضخم:

يمكن التفرقة بين نوعين من وذلك حسب حجم ومستوى التضخم. أما النوع الأول فيسمى التضخم المعتدل (Moderate Inflation) أو التضخم الزاحف (Creeping Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع معتدل وبسيط في المستوى العام للأسعار بحيث لا يتعدى (10%) سنوياً. أما النوع الآخر فهو التضخم الجامح (Hyper Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع مستمر وبمعدل مرتفع في المستوى العام للأسعار يتجاوز (10%) وفي فترات زمنية متقاربة.

### 3- أنواع التضخم:

#### 3-1 تضخم مصدره زيادة الطلب (Demand-Pull Inflation):

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن في السوق في حالة عجز العرض الكلي (AS) عن استيفاء الطلب الكلي (AD) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج ارتفاع الطلب الكلي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب بل إلى زيادة حجم الطلب وهكذا.

#### 3-2 تضخم مصدره ارتفاع التكاليف (Cost-Push Inflation):

وهو التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات المنتجة.

### 3-3 التضخم المستورد (Imported Inflation):

عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد عندما تكون الدولة (أو الدول) المصدرة تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.

### 3-4 التضخم المشترك (Mixed Inflation):

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع القوة الشرائية (وكذلك حجم السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي (AD) مع بقاء العرض الكلي ثابتاً.

### 4- آثار التضخم:

يقوم التضخم بإنتاج العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد المحلي فمن هذه الآثار نجد انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد وكذلك انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع (خاصة إذا كان معدل التضخم أعلى من نسبة الفائدة). ومن جانب آخر، فإن التضخم يعمل على زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً مما يعمل على انخفاض الصادرات الوطنية وكذلك الآثار السلبية على حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني وتثبيط عملية التنمية الاقتصادية.

## المراجع:

1. د. شكري رجب العشماوي- كتاب الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، جمهورية مصر العربية  
2012.
2. د محمد احمد العمر - محاضرات في الاقتصاد الكلى كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت 2015
3. د محمد احمد مندور - مبادئ الاقتصاد الكلى - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة  
الإسكندرية